The grammatical reason for alsabaan In his footnote to Explain Ashmoni

Dr. Malik Yehia *
Dr. Waheed Safiya**
Abdulaziz Ahmed Al-Jafan***

(Received 6 / 2 / 2020. Accepted 16 / 3 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study deals with the grammatical cause of the alsabaan in its footnote to explain Ashmouni's attempt to clarify its concept and importance. The grammatical cause is one of the most important means that grammarians resort to in their rulings. This topic is for him, because the grammar in the alsabaan is based on linking the grammatical analysis with the usage reality of the language, and this is what makes us acknowledge that the boys have sought to link the purposes of grammar with the origins of the first grammar, and this method is the same that the fundamentalists committed in their fundamentalist compilations and Saban A D grammarians who worked in the fundamentals of jurisprudence, The research was divided into three sections: the concept of the cause in the language and terminology, the sections of the causes, and the types of ills among the alsabaan in the footnote. Possible.

Key words: Cause - The explanation - Grammatical analysis.

*Professor - Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia - Syria.
**Professor - Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia - Syria.
**PhD student - Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia - Syria.

العلّة النحويّة عند الصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني

د. مالك يحيا *

د. وحيد صفية**

عبدالعزيز أحمد الجفان**

(تاريخ الإيداع 6 / 2 / 2020. قبل للنشر في 16 / 3 / 2020)

□ ملخّص □

تتناول هذه الدّراسة العلّة النّحويّة عند الصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني محاولة تبين مفهومها وأهميتها؛ إذ تعدّ العلّة النّحويّة إحدى أهم الوسائل التي يلجأ إليها النحاة في أحكامهم، فموضوع العلّة النّحوية عند الصّبّان في حاشيته يستحق البحث والغوص فيه، لذلك حاولت أن أبرز عدداً من معالم هذا الموضوع لديه، لأنّ النّحو لدى الصّبّان قائم على ربط التحّليل النّحوي بالواقع الاستعمالي للّغة، وهذا ما يجعلنا نقرّ أنّ الصّبّان قد سعى إلى ربط مقاصد النحو بأصول النّحو الأولى، وهذه الطريقة هي نفسها التي التزمها علماء الأصول في مصنفاتهم الأصوليّة والصّبّان أحد النّحاة الذين اشتغلوا في أصول الفقه.

وقد قُسِّم البحث إلى ثلاثة أقسام هي: مفهوم العلّة في اللغة والاصطلاح، أقسام العلل، وأنواع العلل عند الصّبّان في الحاشية ، وجاءت الدّارسة على وفق ما وجدته من شواهد تمثّله في حاشية الصبان، وما للنّحاة في مسائله من آراء حول العلّة، محاولاً بسط الآراء ما أمكن.

الكلمات المفتاحيّة: العلة – التعليل – الصبان – التحليل النحوي.

* أستاذ – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

** أستاذ – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

** طالب دكتوراه– قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.

مقدمة:

تعدّ اللغة العربيّة من اللغات المعربة، ويختص علم النّحو بدراسة الأحكام، وارتبطت العربيّة بالقرآن الكريم فحظيت بالتشريف، لأنّها محفوظة بحفظ القرآن الكريم، ولعلّ من أهم الظواهر النّحوية ظاهرة الإعراب، فيه يدرك المعنى، ويفهم المغزى، وهذه الظاهرة متوقفة على ظاهرة التّعليل لأنّ العلّة ارتبطت ارتباطاً شديداً بالدّرس النّحوي العربي، حتى أصبح كلّ حكم نحوي يعلل ويسأل عن السبب والعلة، فبدأت رحلة التّعليل على نحو مبسط أي علل تعليمية، ثم ما لبث التّعليل في بساطته إلى أن دخل المنطق والفلسفة وتشعبت العلل، وكثر السؤال عن كلّ حكم إلى أن خرج النحو من البساطة إلى التعقيد واشتد الجدل حتى عملوا على تبويب النحو على نحو علمي فريد وصنفوا المصنفات، على نحو دقيق لا خلط بين الأبواب النحوية ومن أهم الظّواهر التي شغلت النّحاة ظاهرة التّعليل.

و كان النّحاة العرب الأوائل يعتمدون في بناء قواعدهم النحوية وإطلاق الأحكام النّحويّة على التّعليل لذا نسعى في هذا البحث إلى دراسة العلّة في حاشية الصّبان، وفي هذا ما يسوِّغ الدّراسة وينوّه إلى أهميتها في الدّراسات التي تسعى إلى ربط النحو بعلوم اللغويّة.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى دراسة العلّة عند الصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني وبخاصة في بعدها المنطقي والأصولي التي تحيط بالكلام وإطلاق الأحكام في حاشية الصبان فقد أدرك الصبان أثر التعليل ودوره في بناء القاعدة، ولذلك أكد قيمة العلّة النّحويّة في تحديد الوظائف وأداء المعاني، وفي تقديم إجابات عن التساؤلات بغية الوصول إلى معرفة طرائق في أحكامها على قواعدها.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي فضلا على الاستعانة بالمنهج التاريخي في تتبع المصطلح .

وتضمّن منهج البحث مستويين من الدراسة :

1- المستوى النظري : وتمّ من خلال استقراء أمات الأصول في النحو واللغة حول مفهوم العلّة.

2- المستوى التطبيقي : واتكأ على استخراج أنواع العلل عند الصبان وأثرها في إقرار الأحكام النحوية والصرفية .

العلة لغة واصطلاحاً:

العلة لغةً

جاء في لسان العرب لابن منظور العِلَّة: ((المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أَي مَرِض، فَهُوَ عَلِيلٌ، وأَعَلَّه اللهُ، وَلَا أَعَلَّك اللهُ أَي لَا أَصابك بِعِلَّة. واعْتَلَّ عَلَيْهِ بِعِلَّةٍ واعْتَلَّه إذا اعْتَاقَهُ عَنْ أَمر. واعْتَلَّه تَجَنَّى عَلَيْهِ. والعِلَّةُ: الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عَنْ حَاجَتِهِ، كأَنَّ تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْله الأَول))[1] وتأتي كذلك بمعنى السبب ((وَهَذَا عِلَّةٌ لهَذَا، أَي سببٌ لَهُ))[2] .

فالمدلول اللغوي الراجح المناسب للمعنى الاصطلاحي هو السبب، لأنّ العلة سببٌ في إثبات الحكم. فالفرق بين العلّة والسبب هو أنّ العلة ما يتأخر عن المعلول أمّا السبب فهو لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه[3].

العلّة في الاصطلاح:

ذكر الشّريف الجرجاني في التّعريفات أنّ العلّة ((عبارة عن معنى يحلّ بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يُسَمى المرض علّة، لأنّه بحلوله يتغير حال الشّخص من القوة إلى الضعف))[4]. وجاء في كتاب (الكليات) لأبي البقاء الكفوي الحديث عن العلّة والسبب ((ما يتوقف عليه الشيء... وعند الأصولي: ما يجب به الحكم... وكلّ من (العلّة) و(السّبب) قد يفسر بـ: ما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة المؤثر، وبالسبب: ما يُفضي إلى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه فيفترقان وقال بعضهم: (السبب): ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به. و(العلّة): ما يثبت الحكم بها))[5].

وقال الدكتور مازن المبارك في تعريف العلّة بأنّها ((الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أخرى هي الأمر الذي يزعم النّحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التّعبير والصّياغة))[6].

وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنّها ((الصّفة المميّزة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه))[7]. ثم شرعت توضح بمثال ((ذلك أنّ للفاعل وضعاً خاصاً في الجملة فإذا تحقق هذا الوضع في أية كلمة صارت فاعلاً واستحقت الرفع، ففي قولنا: (سافر زيدٌ) مثلاً كلمة (زيدٌ) دلّت على من وقع منه الفعل، وكلّ كلمة دلّت على ذلك فهي فاعل: فالعلّة لاعتبارنا:(زيد) فاعلاً هنا في وقوع الفعل منه لذلك حكمنا له بالحكم النّحوي الذي هو الفاعليّة ثم نقول: إنّ كلمة (زيد) مرفوعة لأنّ كلّ فاعل مرفوع وهي العلّة في رفع (زيد) لذلك حكمنا لزيد الذي هو الرفع))[8].

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب، مادة (علل)

[2] – الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (علل)

[3] - أبو هلال العسكري، الفروق اللغويّة، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ص 73

[4] – الشريف الجرجاني، التعريفات ، ص 129 –130.

[5] – الكفومي، الكليات، ، 1/ 982.

[6] –د. المبارك ، مازن، النحو العربي/ العلّة النحوية نشأتها وتطورها/ ص90

7 – د. الحديثي ، خديجة الشاهد وأصول النحو، ، 317

[8] – د. الحديثي ، خديجة الشاهد وأصول النحو، ، 317

فالمراد بالعلّة النّحوية كما يرى الدكتور محمد خير الحلواني ((تفسير الظّاهرة اللغويّة، والنّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغويّة، ويصل إلى المحاكمة الذهنيّة الصِرف.))[1]، ويبدو من التّعليل أنّه نشاط ذهني للإنسان يصل به إلى تفسير الأحكام اللغوية وغيرها ويتمثّل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والأحكام النّحوية[2]. فالتّفسير في النّحو العربي له مظاهر متعددة، ولعلّ أهمَّ مظهر من مظاهره في النّحو هو التّعليل، فالبحث عن العلّة يكاد يكون متجذّراً في الفكر الإنساني العربي متأصلاً فيه، وكلّما أردنا أن نتعمق في فهم قضية أو ظاهرة ما، فإنّنا نجد أنفسنا نبحث عن أصل أو علّة معينة[3]. إذ نجد أنّ التّعليل يُشكل أصلاً من أصول البحث النّحوي لدى أوائل النّحاة من مثل الخليل وسيبويه، ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئاً فشيئاً حتى غلب على الفكر النحوي كلّه.

أمّا أنواع العلّة فقد ذكر الزجاجي ثلاثة أنواع لها هي:

العلل التعليمية: و((هي التي يُتوصّل بها الى تعلُّم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن وغيرنا كلَّ كلامنا منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم...عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب... وما أشبه ذلك))[4].

العلّة القياسيّة: أمّا العلل القياسيّة فهي أن يقال: لمَ نصبت (زيداً) بـ(إنّ) في قوله: إنّ زيداً قائم؟ ولمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟.

قال الزجاجي: ((فالجواب في ذلك: أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك))[5].

العلل الجدلية النظرية: هي كلّ ما يُعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية، وذكر الزجاجي ما يعتلّ به في باب (إنّ)إذ قال: ((مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟. وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها على ما قُدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو وهلا شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله، لأنّه هو الأصل، وذاك فرع ثانٍ))[6].

العلّة النّحويّة عند الصّبّان:

ارتبطتِ العلّة بالدّرس النّحوي على نحو وثيق، إذ إنّ لكلّ حكم إعرابي سبباً أو علّة، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وهكذا...والغاية الرئيسة من التّعليل النّحوي هو أنّه يبين الجوانب المهمّة من الجهود العقليّة الكبيرة للعلماء الأوائل، ودورهم الكبير في إثراء الدّرس النّحوي، وهذا ما فعله الصّبّان في الحاشية، فقد كان التّعليل حاضراً بارزاً لديه، وقد شغل التّعليل أذهان النّحاة ردحاً طويلاً من الزمن، وهذا واضح من خلال المؤلفات التي مُلئت بالعلل الكثيرة.

---

[1] – الحلواني، محمد خير ، أصول النحو العربي ، الناشر ، الأطلسي، الرباط، ط2، 1983. ص108

[2] ينظر: د. الفتلي ، حميد، العلل النحوية دراسة في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، ، 13.

[3] – مقبول ، إدريس ،البعد التداولي عند سيبويه ، مجلة علم الفكر ، العدد1، 2004، ص 206

[4] – الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399 – 1979: 64

[5] – المصدر السابق،: 64

[6] – الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ،: 65

وقد سار الصّبّان على نهج النّحاة الذين اعتمدوا العلل ويظهر اهتمام الصّبّان بالعلّة من خلال تعريفه لها بقوله((العلّة اصطلاحاً: ما يترتب عليه الحكم))[1]. ولم يكتفِ بذلك بل راح يسهب في شرح الفرق بين العلة والسبب، والفرق بينهما: ((أنّ العلّة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن، وهي العلّة الغائيّة والغرض، وأمّا السبب فهو متقدم ذهناً وخارجاً.))[2]. وما وقوف الصبان في تعقب الأشموني في أبواب النّحو إلا مظهر من مظاهر اهتمامه بالتّعليل، لذلك كانت علّله منوّعة، ونورد أهم ما جاء في الحاشية من تلك العلل:

كثرة الاستعمال:

هذه العلّة من العلل التي اعتد بها الصّبّان، فقد علّل بها الصّبّان كثيراً من الظّواهر النّحويّة واللغويّة، لأنّه أدرك أنّ التّركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التّغير ما لا يدخل غيره. و((تعد هذه العلّة من قانون الاقتصاد اللغوي، لأنّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغويّة معروفة مفهومة ولهذا لا يجد المتكلم حرجاً في أن يقتصد في لفظها))[3]. و((قد اعتمدت علة كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغوية، صرفاً ونحواً ودلالة.))[4].

من مواضع التّعليل عند الصّبان تعليله حذف الهمزة في صيغة التّفضيل، ((خير –شرّ)) لكثرة الاستعمال قال ((و "حذفت في الأكثر من خير وشر" أي: في التفضيل، أمّا في التّعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره. دماميني. قوله: "لكثرة الاستعمال" أي: فهما شاذان قياسًا لا استعمالًا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل لهما.))[5]. وفي موضع آخر يرى أنّها قد تأتي على غير معناها في التّفضيل يقول ((خير أفعل تفضيل حذفت همزته همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لي أنه من الخير مصدر خار يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف.))[6].

وكذلك نجد الصبان يعلل سبب سقوط الهمزة في حرف التعريف (أل) لكثرة الاستعمال ((قوله: "وأل" المراد لفظ أل فهو حينئذٍ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة ...، وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال. وإلا قيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيًّا نظرًا إلى الاعتداد بالهمزة. ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللام نظرًا إلى زيادة الهمزة. أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادي.))[7]. ويقول سيبويه إنهم: (إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج))[8]

علة السّماع:

من ذلك حديثه عن حذف الفاعل في باب التنازع إذ يعد الكسائي الحذف قياسياً على حين يذهب الصبّان معللا ذلك بالسماع يقول ((: "وقد سمع" ترقّ من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع إلخ أي سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل

---

[1] – الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ،1 / 137.

[2] - المصدر السابق ،344/2.

[3] – الحلواني، محمد خير ، أصول النحو العربي، ص 115.

[4] - د. جرادات، مازن، التعليل بكثرة الاستعمال في اللغة العربية، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد (109)،، 2008م.ص211.

[5] – الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ،67/3.

[6] – الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ،1 /13.

[7] – المصدر السابق ،1/ 55.

[8] - سيبويه، الكتاب ، 2/ 163

للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعفق إلخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح))[1] فعلّة عدم جواز حذف الفاعل عند البصريين أن العمدة يمتنع حذفها، وهذا الصواب .

وكذلك نجد أنّ الصّبّان يعلل بالسّماع عند من أجاز إعمال اسم التفضيل في المفعول به ((غلط من قال إنّ اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا} [الإسراء: 84] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها، وقول العباس بن مرداس: وَأَضْرَبُ مِنّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا))[2]، فقد علل ناقلاً عمل اسم التفضيل في المفعول به فالعلة هنا السماع.

علّة عدم السّماع:

وعلى نقيض السّماع نجد أنّ هناك علة أخرى هي علة عدم السّماع في تعليل الظّواهر اللغويّة فقد ذكر الأشموني ((إن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل إذ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة الاسمية بل إلى الفعلية))[3] ويعلل الصّبّان ذلك ((قوله: "فلا يضاف إلى جملة" لأنه حينئذٍ بعيد الشبه بإذ ولأنّه لم يسمع.))[4] فالعلّة التي يذكرها الصبان هي عدم السّماع وكذلك بعدم الشّبه.

وفي الحديث عن الباء الزائدة الداخلة على صيغة (أفعل) التعجبية يذكر الأشموني أنّ العرب التزمت بوجودها فهي اللازمة، بخلاف الدّاخلة على كفى فإنّها الغالبة ويرى أنّ (الباء) تحذف مع (أن) و(أنّ) أما الصّبّان فيرى أن (أنّ) المخففة تحذف معها الباء بخلاف (أنّ) المشددة يقول ((إنما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع. ثم قال: فهذا حكم اختصت به أن عن أنّ ونظيره: عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم.))[5] فيعلل فيعلل عدم جواز حذف الباء مع (أنّ) المشدد بعلّة عدم السماع.

علّة أمن اللَّبس:

هذه العلّة شائعة عند النّحاة، وكذلك نجدها واضحة عند الصبان في الحاشية فقد علّل بها أحكاماً عدة، ومن ذلك تعليله لانفصال الضمير في قوله((وقدمن ما شئت في انفصال" أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص في الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الأخيرة منه واجب فافهم.))[6].

))[6].

كذلك تفسيره لما ذهب إليه النّحاة في مسألة إضافة اسم الفاعل قال ((بشرط أمن اللبس" أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال: زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في "سم" أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في

---

[1]– الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 160/2.

[2]– المصدر السابق ، 2/ 196.

[3] – الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 399/2

[4] – المصدر السابق ، 400/2

[5] – المصدر السابق ،3/ 29– 30.

[6]– المصدر السابق ،1/ 174.

المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد "سم" بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر))[1]

علّة عدم أَمن اللّبْس:

ومن ذلك ما جاء في الحاشية عند الصبان حين علّل أنّ حذف حرف الجر مع (إنْ) و(أنْ) في نحو: رغبت في أنْ تفعل أو عن أنْ تفعل، لا يجوز حذفه لعدم أمن اللبس. ((الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس. واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباسا.))[2]

وكذلك يعلل بعلة عدم السماع مسألة التزام الترتيب في مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر في حال عدم أمن اللبس ((: "نحو أعطيت زيدا عمرا" توقف "سم" في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية إجمال لا لبس وحينئذٍ فالمراد بلزوم الأصل تقديم الثاني على الأول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل))[3].

علّة الإجراء:

هذه العلّة واضحة عند الصّبّان وقد علَّل بها إثبات الميم في (فو) في حال الإضافة قال (("وقد تثبت" أي على قلة، إجراء لحال الإضافة مجرى حال عدمها.))[4] فالعلة هنا علّة إجراء.

ومن ذلك تعليله بعلّة التسكين في المنصوب حملاً على المرفوع والمجرور قال ((ولو أن واش إلخ" واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور.))[5]. فالعلّة هنا إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور.

وكذلك نجد أنّ الصبان علّل مجيء الفاعل وجوباً في الاستثناء من مثل (خلا) و(عدا) بعلة إجراء ذلك مجرى الأمثال لكثرة الاستعمال. قال ((قوله: "أو بفعل استثناء" لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التي تلزم طريقة واحد))[6].وكذلك في حديثه عن دخول الباء الزائدة على الخبر بكثرة وبعد (لا)النافية وخبر (كان)المنفي قليلا وأقل من ذلك دخولها في الاستفهام ويعلل ذلك بعلة إجراء الاستفهام مجرى النفي قال ((وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلًا على ناسخ وإن أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله))[7].

علّة الاستحقاق:

وهذه العلّة لجأ إليها الصّبّان في تفسير التّغيّرات التي تصيب بنية الكلمات في العربيّة، ومن ذلك تعليله بناء الفعل المضارع على السّكون بعلّة استحقاق قال ((قوله: "حملًا على الماضي المتصل بها" أي في كون كل ساكن الآخر لفظًا لا في البناء على السكون لئلا ينافي ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الإناث مبنيًا على فتح مقدر وإن درج

---

[1] – المصدر السابق ، 2/ 474.

[2] – الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 2/ 86.

[3] - المصدر السابق ، 2/ 142.

[4] - المصدر السابق ، 1/ 105.

[5] - المصدر السابق ، 1/ 145.

[6] - المصدر السابق ، 1/ 162.

[7] - المصدر السابق ، 1/ 372.

شيخنا على المنافاة أخذًا بظاهر العبارة. وإنما علل سكونه مع أن الأصل في المبني السكون لأنه لما استحق الإعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه))[1].

وكذلك نجد أنّ الصّبّان يلجأ إلى علّة الاستحقاق في تعليل بناء الحرف كما في تعليقه على الأشموني ((قوله: "الذي به" أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول. وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن أل في البناء للعهد الحضوري أي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيدًا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له. ويجاب أيضًا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله: لشبه من الحروف مدني والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له.))[2].

وكذلك ذهب الصّبّان إلى تعليل اختيار الأخفش كون (لا) التي لنفي الجنس، إذا رُكّبَت مع الاسم المفرد فهي الرافعة له، لأنّ ما استحقت به العمل باقٍ، والتّركيب لا يبطله[3].

علّة الاستغناء:

وهذه العلة قد علّل بها الصّبّان سبب بناء الضّمير؛ لأنّه يستغني عن الإعراب مهما كانت الصيغة بسبب اختلاف المعاني قال ((قوله: "الاستغناء عن الإعراب" أي مشابهة الحرف في الاستغناء إلخ قال سم: فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته في المحل ولا فائدة لذلك. ا. هـ. وقد يجاب بإن إثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل.))[4].

ومن ذلك تعليله لحذف الضّمير المتصل (الواو)، ونيابة الضمة عنه فيما يُعرف بلغة أكلوني البراغيث يعلل الصبان ذلك بعلة استغناء الضمة عنها وهذا نادر قال((قوله: "والواو" ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله[5]:

فلو أن الأطبا كان حولي ... وكان من الأطباء الأساة

وكقراءة طلحة: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون} [المؤمنون:1] ، بضم الحاء والجري على لغة أكلوني البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبي حيان أن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر))[6]. والشاهد في البيت (كان حولي) حيث حيث دلت الضمة على الواو أي الأصل قبل الحذف (كانوا حولي) فالحذف جاء لإقامة الوزن.

وكذلك يعلّل الصّبّان حذف اللام الفارقة بعلّة الاستغناء لوجود قرينة لفظية أو معنويّة.((قوله: "وربما استغني عنها" ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يعترض بأنّ التّعبير بربما يقتضي أنّ اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شكّ أنّه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها.))[7].

---

[1] - الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 89/1.

[2] - المصدر السابق ، 1/ 90.

[3] – المصدر السابق ،2/ 8

[4] – المصدر السابق ،1/ 158.

[5] - لم أعثر على نسبة له، فقد ورد بلا نسبة في ، أسرار العربية، ابن الأنباري (317)

[6] - الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 1/ 161.

[7] - المصدر السابق ، 429/1 -430.

علّة التخفيف:

وهي العلّة التي يجنح إليها النّحاة طلباً للخفة، وكراهة الثقل وتعدّ من أكثر العلل شيوعاً، فالعربيّة تنفر من ثقيل اللفظ وتميل إلى الخفة في الكلام ؛لذلك علّل الصّبّان كثيراً من الظّواهر النّحويّة والصّرفيّة بهذه العلّة ،ومن ذلك تعليله لكسر نون المثنى على أنّه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وثم يعلل فتح نون الجمع للفرق مع المثنى وطلبا للخفة فـ((قوله: "طلبًا للفرق" أي بين نوني المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه. وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثنى لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم. قوله: "وقد مر ذلك" أي مر أن علة الفتح طلب الخفة.))[1]. وكذلك نجد في حديثه عن نون الوقاية فيما لو اجتمعت مع نون الرفع يرى الصبان أنّ المحذوف نون الرفع، ويعلل ذلك بطلب الخفة((تأمروني" بنون واحدة مخففة. قوله: "فالصحيح أن المحذوفة إلخ" لأنها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفًا))[2].وكذلك يعلل حذف النون في (ايمن الله) إيثارا للخفة ((قوله: "نحو م الله" هو على هذا القول مبني على إحدى الحركات؛ لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره. وأما على غيره فالحركة حركة بنية حركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفًا.))[3].

علّة الثقل :

اعتمد الصّبان على هذه العلة في تعليل كثير من الأحكام النّحويّة، ومن ذلك تعليله في تسكين عين (ليس) بعلة الثقل فليس ((أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفًا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب، ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين. وحكى الفراء لست بكسر اللام .))[4]

وكذلك علّل بها أنّ التّنوين في (جوارٍ) عوض عن حركة الياء، ثم حذفت هذه الياء لالتقاء الساكنين فقال((قوله: "عوض عن حركة الياء" أي: وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله: ثم حذفت الياء، وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال، فأصله على مذهب المبرد جواري بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضًا عنها، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما. قوله: "لأنّ الياء لما حذفت تخفيفًا" أي: لالتقاء الساكنين فهو مبني على تقديم منع الصرف على الإعلال.))[5].

---

[1] – **المصدر السابق ، 132/1.**

[2] – **المصدر السابق ، 177/1.**

[3] – **المصدر السابق ، 2/ 321.**

[4] **- الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، 1/ 333.**

[5] – **المصدر السابق ، 3/ 373.**

علّة التّغليب:

وقد علّل بها الصبان كثيراً من الظواهر النحويّة واللغوية ومن ذلك تعليله في تسمية الضّمير قال((وقوله: والمضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما))[1].

كذلك في الحديث عن كسر وفتح سين (عسى) يرى أنّ الأمر جائز ولكن الفتح أكثر ويعلل ذلك بغلبة استخدام القراء للفتح ((قوله: "لأنه الأصل" أي الغالب.))[2].

كذلك يرى في تعليل جمع (سافلين) أنها للتغليب في قوله تعالى: ((﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: 5]...والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل.))[3].

علة الضرورة:

وقد علّل الصّبّان بها كثيراً من الظواهر النحويّة والصّرفيّة التي تطرأ على بنية التّركيب، ومن ذلك تعليله عدم اتصال الضمير وهو الأصل في حال إمكان الاتصال وعلل ذلك بالضرورة فـ((قوله: "وفي اختيار" مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهومًا وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال حيث قال: لم يتأت الاتصال لضرورة نظم))[4] وكذلك يعلّل الصّبّان بروز اسم (أنّ) المخففة من الثقيلة بالضرورة في قول الشاعر[5]:

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

ويعلق على ذلك ((قوله: "فضرورة" أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورًا. ومن الوجه الثاني فقط عند الناظم.))[6]. وكذلك ذهب إلى أنّ أل في (النّفس) لا تكون للتعريف، والنفس هنا نكرة ((لأن أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة))[7].

علّة الضعف:

هذه العلّة فسّر بها الصّبّان عدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها وعلّل ذلك بعلّة الضعف؛ لأنّها غير متصرفة ((لضعفها بعدم التصرف" هذه العلة من طرف جميع المانعين. وقوله: وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها. قوله: "ألا يوم يأتيهم" أي العذاب. قوله:

---

[1] – المصدر السابق ، 1/ 157.

[2] – المصدر السابق ، 1/ 398.

[3] – المصدر السابق ، 3/ 74-75.

[4] – الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1/ 167.

[5] – البيت لكعب بن زهير في الأزهرية ص62؛ وتخليص الشواهد ص380؛ وليس في ديوانه؛ وهو لجندب بنت عجلان في الحماسة الشجرية 1/ 309؛ وشرح أشعار الهذليين 2/ 585؛والمقاصد النحوية 2/ 282؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني 1/ 106؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 207؛ وأوضح المسالك 1/ 370؛وشرح المفصل 8/ 75؛

[6] -– الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1/ 432– 433.

[7] – المصدر السابق ، 2/ 303.

"من أن تقديم المعمول إلخ" أي غالبًا فلا يرد نحو زيدًا لن أضرب. وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدًا))[1].

وكذلك تعليله حذف حرف الجر في (أن) و(أنّ) لاستطالتهما بالصلة، وذكر الخلاف بين النّحاة في محلهما بعد الحذف ما بين الجر على الأصل، والنّصب تمسكاً بالقياس ويرجحه الصبان معللاً ذلك بضعف حرف الجر أن يعمل محذوفاً ((قوله: "وهو الأقيس" أي الأقوى قياسا لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أنّ وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام.))[2].

كذلك يعلل منع حذف عامل الحال إن كان معنويا لضعفه كما في اسم الإشارة والظرف[3].

علة عدم الفائدة

علّل الصّبّان بعلة عدم الفائدة عدم جواز إبدال الظّاهر من الضمير قال ((قوله: "أي: يجوز إبدال الظاهر إلخ" بيان للمفهوم، وقوله: ولا يجوز إلخ بيان للمنطوق، وإنما لم يجز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته؛ لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح))[4].

وكذلك علّل بها عدم إعراب الحرف حين يشبه الاسم لعدم الفائدة ((وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب؛ لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني.))[5]

كذلك علل بعدم الفائدة منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر، لأن المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة[6].

علة الفرق: وبها علّل الصّبّان سبب تسكين تاء الفعل حتى يتضح الفرق بين الفعل والاسم((وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل))[7].

وكذلك علّل الصّبّان بعلّة الفرق التفريق بين المستغاث به والمستغاث له بوساطة الحركة ((قوله: "نحو يا لزيد لعمرو" بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له. وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس. وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة.))[8] مفتوحة.))[8] وكذلك يعلّل كتابة (الذين) بلام واحدة لكثرة الاستعمال، والفرق بين المثنى والجمع((قوله: "الذي" يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام

---

[1] – **المصدر السابق ، ،1/ 346.**

[2] – **المصدر السابق ، ، 2/ 141.**

[3] – **ينظر: المصدر السابق ،2/ 300.**

[4] **- الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 3/ 199**

[5] – **المصدر السابق ، ،1/ 75.**

[6] – **ينظر: المصدر السابق ، 2/ 375**

[7] **- المصدر السابق ، 1/ 59.**

[8] **- المصدر السابق ، 1/ 93.**

المحلي بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم.))[1]

علة القوة

وهذه العلّة من العلل التي يكثر شيوعها عند الصبان وقد علل بها عدداً غير قليل من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة، ومن ذلك تعليله دخول نون التّوكيد الثّقيلة على المضارع من أجل قوة القصد في الفعل((قوله: {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ} قيل أكدت في الأول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه، وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره وإهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له.))[2]. وهذه لفتة بلاغية جميلة من قبل الصبان.

وكذلك في الحديث عن ألقاب الإعراب يعلل إعراب المضارع حملاً على الاسم لقوة العامل ((وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه.))[3]

علّة المناسبة:

ذكر الصّبّان أنّ الأكثر في نداء اسم الله (تعالى) أن يحذف حرف النداء، فيقال اللهم أي بتعويض الميم عن حرف النداء المحذوف واختيرت الميم عوضا عن (يا) النداء للمناسبة بينهما فإن (يا) للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير[4].

وكذلك تعليله في باب الأسماء الستة إذا أضيفت إلى المتكلم فإنها تعرب بالحركة المقدرة بسب المناسبة(("فإنها تعرب بحركات مقدرة" أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمي وهني بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع))[5]. وكذلك تعليله لبناء (هذان) بعلّة المناسبة للألف ((وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال لأكثر هذين جرا ونصبا نظرًا لصورة التثنية))[6]. وكذلك تعليله أنّ الأصل في الحذف للجزم لعلّة المناسبة مع السكون بالعدمية(("لأنه الأصل" أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وإنما كان أصلًا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل))[7].

نتائج البحث:

من أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها:

* العلة النحوية نشأت مرافقة لنشأة النحو وهذا ما أثبته التتبع التاريخي عند النّحاة، وهي علل أقرب إلى العلل الكلامية منها إلى العلل الفقهية، و العلّة النحوية تعزز الحكم النحوي وتقويه عند النحاة وكذلك عند الصبان.

---

[1] - المصدر السابق ، 1/ 213.

[2] - الصبان ، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1/ 60.

[3] - المصدر السابق ، 1/ 96.

[4] - المصدر السابق ، 3/ 216

[5] - المصدر السابق ، 1/ 105.

[6] - المصدر السابق ، 1/ 114.

[7] - المصدر السابق ، 1/ 141.

* إنّ العلّل التي ذكرها الصبان كثيرة ومتعددة ولعل من أكثرها شيوعاً هي علّة سماع، وعلّة جواز، وعلّة كثرة استعمال، وقد اعتمد الصبان على القياس في استخراج العلل.

* إنّ حاشية الصبان تعدّ مصدرا مهما من مصادر دراسة العلّة النحوية في مستوى التطبيق دون التطرق الخوض في التنظير على نحو عميق.

*أظهر البحث أنّ للتعليل النحوي عند الصّبّان أثراً مهماً في الأحكام النحّويّة والصّرفيّة، ونلاحظ كثرة التعليلات النّحويّة واتّساعها عند الصّبان فلا نكاد نقع على حكم نحوي إلا وقد التمس له علة أو سبباً.

خاتمة :

يظهر لنا أن علل النّحو ليست على نحو ثابت محدد، لذلك لا نجد أن لكل حكم علة واحدة ثابتة بل قد يكون للحكم الواحد غير علة. وقد أظهر البحث كثرة التعليلات في الحاشية؛ إذ لا تكاد مسألة نحوية تخلو من التعليل لديه. وكثيرا ما كان يعتد بالسماع والشيوع، وينفر من النادر والشاذ. وأظهر البحث النزعة المنطقية عند الصبان من تعليل الأحكام ونعزو ذلك إلى اشتغال الصبان بالمنطق. وكذلك نجد النزعة الفقهية لديه؛ لأنه أيضاً قد اشتغل في أصول الفقه.

Sources and references

The Holy Quran

.1 Al-Anbari, Kamal Al-Din Abu Al-Barakat, Secrets of Arabia, under: Muhammad Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy in Damascus, (D. I), (D.T.(

. 2 Al-Jarjani, Muhammad bin Ali, known as Mr. Sharif, Tariffs, by: Muhammad Siddique Al-Minshawi, Dar Al-Fadila, Cairo, Egypt

.3 Dr. Al-Hadithi, Khadija, The Witness and the Principles of Grammar in the Book of Sibawayh, Iraqi Academy Complex Press, Baghdad, 1431 AH - 2010AD.

.4 Al-Halawani, Mohamed Khair, Origins of Arabic grammar, publisher, Atlantic, Rabat, 2nd edition, 1983.

.5 Al-Zubaidi, Muhammad Murtada, the crown of the bride, from Jewels Dictionary, Dar Al-Hidaya Library, (D, I) and (D, T.(

.6 Vitreous, illustrated in grammar, below: d. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafees, Beirut, 3rd floor, 1399-1979.

.7 Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, Abu Bishr, Al-Kitab, Tah: Abdul Salam Muhammad Haroun, World of Books, Beirut, (D, T.(

.8 Al-Sabban, a footnote to the youth on Sharh al-Ashmouni, according to the millennium of Ibn Malik, Tah / Dr. Abdel Hamid Hindawi, The Modern Library, Beirut, Lebanon / 1430, 2009.

.9 Al-Askari, Abu Hilal, Linguistic Differences, Investigation: Muhammad Ibrahim Salim, Dar al-Alam and Culture for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt.

.10Ibn Faris, Ahmed, the entirety of the language, Tu: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Al-Risala Foundation, Beirut, 1406 AH -1986 AD.

.11 Dr. Al-Fatly, Hamid, Grammatical Disorders A Study of the Explanations of the Millennium Printed to the End of the Eighth Hijri Century, Dar Al-Kutub Al-Alami, 2010 AD.

.12 Al-Kafawi, Abu Al-Waqqa, Ayoub bin Musa Al-Husseini, Colleges, prepared by Adnan Darwish and Muhammad Al-Masri, Al-Risala Foundation, Beirut, 1st edition, 1412, 1992 AD.

. 13 Dr. Blessed, Mazen, Arabic grammar, grammatical cause, its origin and development, Dar Al-Fikr, Beirut, 2nd edition, 1981 AD.

.14 Mustafa, Ibrahim, and others, The Intermediate Dictionary, Dar al-Da`wah, (D, T.(

.15 Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, Dar Sader, Beirut, 1956.

Arab Leagues

- .16 Dr. Jaradat, Mazen, the explanation of frequent use in the Arabic language, the Journal of Arab Heritage, Damascus, No. (109), 1429 AH, 2008 AD

- .17 Maqbool, Idris, The Deliberative Dimension of Seboue, Journal of Thought Science, No. 1, 2004.